اللسانيات القانونية، ودور اللغة القانونية في القضاء

Legal linguistics; And its role in the judiciary

د. سليم مزهود[1]

أستاذ باحث

أستاذ محاضر أ

كلية الآداب واللغات، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف. ميلة

مخبر الدراسات التراثية والثقافية (جامعة قسنطينة1) الجزائر

تاريخ الإرسال: 27 / 01 / 2021- تاريخ المراجعة:19 / 02 / 2021- تاريخ القبول: 14 / 06 / 2021

الملخص:

يتمّ التعبير عن المفاهيم التشريعية والآراء القانونية من خلال اللغة، بل إنّ فهمَ التشريع ولغة القضاء لا يكون إلا بإتقانها، انطلاقا من الإطار اللغوي للتشريع، المتمثل في قواعده وقوالبه اللغوية. ومِنْ ثَمَّ فإن إتقانَ اللغة بقواعدها النحوية والصرفية أمر حتمي للمشرّع والقاضي والمحامي وأهل القانون جميعا، ونعني باللغة؛ اللغة الرسمية الفصيحة التي كُتِبَتْ بها القوانين، إضافة إلى اللغة المحلية، لاسيما التي يتكلم بها المتهم والضحية وأصحاب القضية القانونية، مع ضرورة معرفة السياق الذي تكلمت فيه اللغة، لأنّ الأحكام القضائية تعتمد بشكل كبير على اللغة، وبها تفسّرُ النصوص القانونية وتنطق الأحكامُ في آخر الأمر، فإن لم تكن اللغة سليمة مناسبة أدّت إلى ضعف القضية واختلال الحق فيها. يهدف هذا المقال إلى تعريف اللسانيات القانونية، أو علم اللغة القضائي، وإعطاء لمحة عن تاريخه وتطوره، وطرق استخدام الأدلة اللغوية في الإجراءات القانونية

الكلمات المفتاحية: لسانيات قانونية، تشريع، دليل لغوي، سياق، ترجمة.

Abstract:

Language expresses of law and legal opinions, to understanding the language of the judiciary based on the linguistic framework of the legislation, represented in its morphology and rules grammar . So, I mean the official language in which the laws were written, in addition to the local language, with the need to take into account the linguistic context. this is because judicial rulings depend largely on language. This article aims to define legal linguistics, or judicial linguistics, and to give an

[1] د. سليم مزهود

overview about its history and development, and methods of using linguistic evidence in legal procedures, as typical types of linguistic evidence, and forensic method, analysis of discourse, phonetics in analyzing crimes and events, legal transcription, and the linguistic contrast between the first and second witness, and between the language of the accused and the victim, and all this happens with good use and understanding of the language.
Keywords: Legal linguistics, legislation, linguistic guide, context, translation

مقدمة:

بالرغم من أنّ القضاء هو مؤسسة اجتماعية بالدرجة الأولى، ويتجلى بطرق لغوية وغيرلغوية، لكنه يعتمد على اللغة بامتياز، سواءً في التشريع أو إطلاق الأحكام ودراسة القضايا ومناقشتها، ومن خلالها يكون التوسط في العمليات القانونية وترميز القوانين. ويضع النظام القانوني معتقدات المجتمع وقيمه موضع التنفيذ، في مختلف مجالات الحياة، لذلك؛ فإن لغة القانون لها أهمية حقيقية، خاصة للأشخاص المهتمين بمعالجة مشكلات اللغة في العالم الحقيقي، أو الأعمال ذات الصلة باللغة والقانون في مجالات الأدب والاتصال والفلسفة والدراسات القانونية وعلم النفس وعلم الاجتماع وأخلاقيات المهنة، وما إلى ذلك.

إنّ علم اللغة هو الدراسة العلمية للغة كنشاط بشري، إنه يهتم ببنية اللغة والطرق التي تعمل بها في بيئات مختلفة، تزدادُ أهميتها أكثر فأكثر كلما ارتبطت بالواقع والحقيقة.

ومن أبرز المجالات التي تعتمد على اللغويات بشكل واضح وفعّال، اللسانيات القانونية، التي تسعى لتطبيق القانون انطلاقا من المفاهيم اللغوية، وبالتالي حلّ كل المشكلات العالقة بسبب غموض ما في القضايا قيد المعالجة.، ففي سياق القانون الجنائي والمدني مثلا، يهتم علماء الطب الشرعي بفهم لغة القانون المكتوب، بدءا من جذوره اللغوية وتراكيبه، وتستخدم اللغة في إجراءات الطب الشرعي، كما أنها تستخدم بشكل واضح في العمليات القضائية بدءًا من وقت الاعتقال، ثم خلال المقابلة، وأثناء الاتهام والمحاكمة، وهي ما تسمى مراحل النطق بالحكم، وترتكز على لغة مقابلات الشرطة مع الشهود والمشتبه بهم، ولغة المحامين والشهود في استجوابهم.

إن أهمية اللغة في العمل القضائي بكل مراحله، تثير في الذهن طرح الإشكالية الآتية: ما هي لغة القانون، وكيف تسهم في العمل القضائي، وفك شفرات القضايا العالقة؟

من خلال منهج وصفي، يسعى المقال للإجابة عن الإشكالية المطروحة، بدءًا بتعريف اللسانيات القانونية، وأهمية الاتصال القانوني، والترجمة القانونية، ومن ثم الكشف عن إسهام اللغة في حل معظم القضايا القانونية.

أولا:مفهوم اللسانيات القانونية :

1/ مفهوم القانون:

القانون هو نظام من القواعد يتم إنشاؤها وتطبيقها من خلال المؤسسات الاجتماعية أو الحكومية لتنظيم السلوك(Gibbs, 1968, p. 429) وتمّ وصفه بشكل مختلف على أنه علم وفن العدالة. (Cohen, 1992, p. 3)

ويصدر القانون عن طريق هيئة تشريعية جماعية أو فردية بحسب طبيعة نظام كل دولة أو مجتمع، وقد يتأثر تشكيل القوانين بالدستور المكتوب أو الضمني، ويشكل القانون وسيطا للعلاقات بين الناس والمؤسسات والهيئات. ويوفر القانون مصدرًا للبحث العلمي في التاريخ القانوني، الفلسفة، التحليل الاقتصادي وعلم الاجتماع. يثير القانون أيضًا قضايا مهمة ومعقدة تتعلق بالمساواة. ويتكون القانون من مدونة قوانين قابلة للتطبيق وفق آليات يحددها القانون، ويمكن الاعتراض على تطبيقها انطلاقا من القانون نفسه.

وقد حكمت القوانينَ جوانبُ ديناميكية وحوارية منذ نشأته، باعتبارها جزءا من النظام التنظيمي للمجتمع البشري، وقد أثرت الكثير من العادات والقيم الاجتماعية والبيئة والفكر السائد في صوغ هذه القوانين، كما أدى الدين دورا في ترسيخ بعض القوانين أو العمل بمقتضياته التشريعية، نحو القوانين الدينية في مختلف البلدان التي تعتمدها في الدستور أو العمل القضائي، لكن الدول تعمل بشك حيادي بعيد عن أي مؤثر ديني أو اجتماعي، فصنعت قوانين علمانية خاضعة لمنطق الأشياء، بغض النظر عن تلاقيها مع وجهات إيديولوجية أو دينية معينة، نحو القانون الروماني القديم المعروف باسم نظام التحقيق، ونظام الخصومة في إنجلترا على سبيل المثال.

2/ اللغة القانونية:

القانون في المجتمعات المثقفة هو مؤسسة اجتماعية مكتوبة بلغة المتجمع غالبا، وهي لغة متخصصة، تنطوي على فرض معايير مجتمعية مرتبطة بنشر السلطة، وتتميز بثلاث خصائص تكشف عن تطورها هي:

- الانتقال من الكلام إلى الكتابة.
- التخصص والتقنية؛ مثل القواميس القانونية.
- استخدام قوة الألفاظ، وبخاصة الأوامر والنواهي لفرض القانون.

قال جاكسون في علاقة القانون الوطيدة باللغة: ""لقد أصبحت البنى المعرفية للقانون تعكس الأشكال المكتوبة من الوعي، وتُوثق النتائج اللغوية للانتقال من النصوص القانونية المنطوقة إلى النصوص القانونية المكتوبة، وكذلك العودة إلى أشكال أكثر تأنقًا في الاستخدامات الأوّلية بعد القراءة والكتابة لتسجيل الفيديو والتصوير الفوتوغرافي، ربما كجزء من تغيير ثقافي أكثر وضوحا، ويمكن للقضاة أيضًا أنْ يترجموا من الشكل الكتابي إلى المنطوق لصالح المحلّفين"(Jackson, 1994, p. 201)

وتتجلى تقنية الكتابة وتأثيراتها بطرق مختلفة، إذ إنّ السمة المعجمية الرئيسة للقانون هي التقنية واسعة النطاق، فيمكن أن تتضمن هذه الميزة مصطلحات تقنية ليست جزءًا من اللغة اليومية، مثل لفظة (المرسوم التنفيذي)، ولكنه قد يعني أيضا أن الكلمات اليومية تستخدم بمعنى متخصص، على سبيل المثال: كلمة (تنفيذ ونافذ) المقصود بها تحقيق العقوبة على أرض الواقع، وغير نافذ بمعنى أن صاحب العقوبة يبقى طليقا لكن تنطبق عليه أحكام أخرى كالغرامات، وشروط كعدم فعل مماثل في فترة تحددها المحكمة.

ويشهد القانون العالمي تطورا مستمرا في الاستعمال اللغوي الجديد، بحسب التطور العام وبخاصة التكنولوجي والاجتماعي والتعليمي والاقتصادي وغير ذلك.

ويفسر النظام القانوني الواقع الخارجي بطريقة فريدة، على أساس أنّ الممارسة القانونية هي ثقافة مصغرة متميزة، لذلك فإنّ بعض هذه التقنية المعجمية ضرورية للتعبير عن المفاهيم القانونية، والعمليات القانونية، إذ

تعكس بعض قواعد لغة القانون عبارات اسمية طويلة جدًا، وبالتالي تزيد الحاجة إلى ضبط هذه العبارات في جمل دقيقة تحمل تلك المعاني، وهنا لا بدّ من مراعاة السياق الدلالي التأويلي في صياغة تلك العبارات، وكذا إيجاد تطبيقات لغوية مناسبة لصياغة القانون وتفسيره وتنفيذه.

وتتجلى علاقة القضاء باللغة بمراحلها المختلفة في التفاعل المنطوق بين المحامين وموكليهم، وبين الشرطة القضائية والمتهمين والضحايا والشهود، وبين موظفي السجون والسجناء.

وعلى سبيل المثال، يختلف القضاة والمحامون في مدى استعمال اللغة المناسبة في الاستجواب أثناء المحاكمة في قاعة المحكمة، فمن الذكاء اللغوي أن تتضمن لغة القاضي أو المحامي كلمات تدفع بالمتهم والضحية على حد سواء إلى قول الحقيقة، ومن ذلك مثلا، سؤال المحامي: (هل يمكنك إخبارنا بأي شيء عن الحادث؟ إن حديث بالغُ الأهمية، فيه إنقاذ لروح إنسان...) أو مثلا يعطيه القاضي الفكرة التي يفترض أن تشكّل الحقيقة، وبعد ذلك يطرح السؤال: (أليسَ كذلك؟)، فمثل هذا الطرح قد يثير العقل الباطن للشاهد أو الضحية أو المتهم فيستجيب بجواب تلقائي عفوي صادق.

وتشمل التكتيكات اللغوية الأخرى استخدام الافتراضات المسبقة، وإعادة الصياغة التي تبعثر أقوال الشاهد، وتعتمد في الوصول إلى الحقيقة على اختلافات الأقوال للشخص نفسه، والترتيب غير المتوقع للأسئلة، واستخدام المفردات الافتراضية المثيرة، وبالرغم من ذلك فقد يكون أحد الشهود أو المتهمين أو الضحايا على مستوى عالٍ من الجواب التكتيكي الذكي الخاص به، ولذلك ينبغي دراسة المستوى التعليمي والذكاء لديه، قبل استجوابه والحوار معه، من أجل اختيار اللغة المناسبة.

وتشمل اللغة القانونية ثلاثة مجالات محورية إضافية، من تحليل الخطاب القانوني، هي:

- تحليل أفعال الكلام
- تفاعل الخطاب
- تحليل الخطاب النقدي.

ويهتم تحليل قانون الكلام في القانون بشكل أساسي بطبيعة بعض جرائم اللغة مثل التهديدات والوعود الكاذبة (Shuy, 1993, p. 21)

يظهر هيل وجيبونز Hale, S. J. Gibbons أنّ هناك مستويين من الواقع يتجلى في لغة قاعة المحكمة، هما: الواقع الأساسي لقاعة المحكمة، والواقع الثانوي الذي يشكل الأحداث قيد التقاضي، والتي يتمّ إسقاطها من خلال واقع قاعة المحكمة. أما الواقع الأساسي فيشكل تصنيفا للأنواع القانونية، ومنها تحليلات المحادثة لخطاب قاعة المحكمة، بينما تتمثل إحدى الطرق الرّاسخة في تصوّر تمثيل الواقع الثانوي في النظر إليه على أنّه سرد، ورؤيته في الواقع الأساسي على أنه ادعاء ودفاع، يحتوي على تمثيلات سردية متنافسة مع الواقع نفسه، ولا تقتصر روايات قاعة المحكمة على الأحداث الخاصة قيد التقاضي فحسب، فقد تكون قصصًا عن حياة الشاهد وأحبابه واتصالاته وسوابقه القانونية، وقد يستفيد تقييمهم من الخيال الأدبي الذي يستعمله الشاهد أو المتهم أو الضحية، مع الانتباه للغة التفاعل بين المحامي وموكله (Hale & Gibbons, 1997, p. 39)

أصبح تحليل الخطاب النقدي أيضًا موضع تركيز ناشئ، مثل وصف اللغة المستخدمة في محاكم العمل، ومناقشة الإصلاح في البرلمان والسلطة التنفيذية، ومعاملة الصحافة المحلية، ومختلف تصوير التحركات الاجتماعية بأنها تحرك ديمقراطي إن كان مَرِنًا وعقلانيا وغير عنيف، أضف إلى ذلك النقاش المتزايد حول الجنس واللغة في القانون، والعلاقات بين الرجل والمرأة، فمثلا لفظة التحرش، هي هل تخص فقط المرأة بوصفها ضحية الرجل، أم أنها أيضا تخص الرجل بوصفه ضحية المرأة (De Gialdino, 1997, p. 270) .

ثانيا: الاتصال القانوني في ضوء اللغة والترجمة:

1/ واقع الاتصال القانوني:

يشمل الاتصال القانوني ثلاثة أنظمة:

- النظم السيميائية غير اللفظية، مثل: الإيماءات والرسوم التوضيحية، ومستويات النظام اللغوي نحو: نظام الجرافو الصوتي، ومثاله : وتيرة ونبرة القاضي في تعليماته للحاضرين في قاعة المحكمة.
- النظام المعجمي النحوي، نحو: الكلمات، الميزان الصرفي للكلمة، وموقعها الإعرابي من الجملة، أو الحركة الإعرابية، فالأكيد أنَّ هناك فرقًا نحويا بين قولنا: سَرقَ الجميعَ، وسَرَقَ الجميعُ، وسُرِقَ الجميعُ.
- نظام الخطاب، إذ يشكل الاستخدام المنتظم لقاموس وقواعد معينة في مجالات اجتماعية وثقافية معينة مثل القانون جانبًا لغويًا آخر، وهو الجانب الخاص بالسجلات رغم صعوبة تحديده، إلا أنه عادةً ما يكون من السهل التعرف على السجل القانوني (Kurzon, 1997, p. 119)

وتُستخدم القواعد المعجمية للتفاوض على المعنى، بما في ذلك المعنى الافتراضي والمعنى الاجتماعي والمعنى الوظيفي؛ أو ما يسمى (أفعال الكلام)، هذا التفاوض على المعنى ينطوي حتما على تفسير للواقع الاجتماعي والمادي، فالنظرة القانونية للواقع هي نظرة فريدة وخاصة، لذلك، يرتبط هذا التأويل بشكل عملي بالسياقات الاجتماعية والثقافية والمادية، والاطلاع عليها بما تحمله من مخططات وترصّد، وبالتالي القدرة على إدارة عملية الاتصال، لكنْ تحدث مشكلات الاتصال القانوني بشكل شائع عندما يحاول المحترفون القانونيون التواصل مع الناس العاديين، الذين لا يحسنون فهم اللغة وقواعدها، مما يجعلهم لا يدركون المفاهيم القانونية الخاصة.

ويتمثل أحد مصادر هذه صعوبة الاتصال القانوني في أن الخطاب القانوني قد يخاطب جمهورَيْن في الوقت نفسه، الجمهور العادي، والجمهور القانوني، ولذلك ينبغي استخدام لغة واضحة مناسبة للجمهور المعني، وغير صادمة أو مفاجئة، وذلك من أجل تحقيق الغرض القانوني وتجنب الاصطدام والمقاومة لاسيما في بعض المواقف التي لا تستحق إثارة ضجة في الاتصال. إضافة إلى أنّ بعض أنواع الجمهور المتلقي لا تنفع معه الوسائل اللغوية الكتابية باللغة الرسمية، نحو الذين يتكلموا باللغة الثانية، أو العُمْي، أو المعاقين ذهنيا أو الأطفال الصغار. وكذلك لا ينفع التواصل باللغة الرسمية دوما، إذ إن هناك متحدثين باللهجة المحلية لا يعرفون تماما اللغة الرسمية وقواعدها.

2/ تحسين لغة الاتصال القانوني:

ركزت المحاولات المبكرة التي قدمّها روبارث فيليب شارو Robert Phillip Charrow سنة 1979 لتحسين الاتصال القانوني مع غير المحامين على المجال المعجمي، إذ كانت المشكلات المحددة هي تلك الجوانب الخاصة باللغة القانونية التي ظهرت من اللغة المكتوبة غير السياقية، ولذلك ينبغي ترتيب الأفكار ترتيبا متماسكا محكما يخضع لتسلسل منطقي، وتجنب اللغة التقنية، وتجنب العناوين التي قد لا تتناسب مع محتوى الرسالة، وجعل اللغة المكتوبة أقرب إلى اللغة المنطوقة، لأجل تحسين الاتصال مع الجمهور (Charrow, 1979, p. 1306) .

لكن العناوين ضرورية لتنظيم تدفق المعلومات في الرسائل، ولتصنيف الرسائل والجمهور، ولهذا نقترح استعمال العنوان، لكن بتعريفه. مثلا العنوان: إحضار، هذا العنوان سيحمل تأويلات عديدة بالنسبة للجمهور العادي أو الجمهور غير القانوني، ولهذا الأفضل، أن نكتب: إحضار، من أجل التحقيق.

ذلك أن بعض العناوين الصادمة وغير المفهومة للجمهور قد تؤدي إلى ترك قراءة الرسالة أو خلق حالة نفسية سيئة، وربما كان المحتوى لا يتطلب هذا الاضطراب، إلا أنّ العنوان قد أحدث ما لم تحدثه الرسالة.

ويقترح بنمان Penman أنّ القابلية للفهم يمكن تحسينها بشكل كبير من خلال الصياغة عن طريق استخدام العناوين الفرعية، والترقيم، وما إلى ذلك، فقد لقد أثبتت فائدة اختبار إعادة كتابة النص من أجل اكتشاف النسخة التجريبية الأفضل حقًا، ذلك لأن الواقع أثبت أن كثيرا من المحامين لا يدركون أنّ النصّ الذين ينتهجونه غير مفهوم للجمهور العادي، ليس بسبب اللغة ولكنْ بسبب نقص المعرفة المشتركة (Penman, 1992, p. 5) .

3/ الترجمة القانونية:

تعدّ الترجمة القانونية إحدى أهم وسائل معالجة بعض المشكلات الاتصال مع الجمهور، إذ تؤثر على المتحدثين باللغة الثانية أو الصم والعُمي، أو حتى المتحدثين باللهجة الثانية.

والترجمة القانونية هي مجال أكاديمي كبير في حد ذاته، لذلك ينبغي الاستفادة من خدماتها في عملية الاتصال القانوني، ومختلف الإجراءات القانونية في وضعيات خاصة تتطلب الترجمة، لاسيما الترجمة الفورية، في المحكمة ومقرات الشرطة أثناء التحقيقات والمحاكمات، وبخاصة ما تعلق بالمهاجرين من خارج البلد أو من الداخل، ولذلك ينبغي وضع مترجم فوري تحت تصرف المحكمة والشرطة القضائية.

لكن يبقى الإشكال في إمكانية توفير المترجمين الفوريين القانونيين في جميع المحاكم ومقرات الشرطة القضائية في كامل التراب الوطني.

كما أنَّ إشكال الترجمة القانونية الفورية قد لا تنقل المعاني الصحيحة كما هي، لاسيما ونحن نتكلم عن حقوق قانونية تتطلب أحكاما قضائية، إضافة إلى كون اللغة القانونية أكثر تعقيدا من أي لغة أخرى خارج القانون، كون أي تغيير في اللفظ أو الحركة لا يغير المعنى فحسب، بل يؤدي إلى تغيير الحكم القضائي.

وأفضل حلّ لهذه المشكلة خلق تخصص الترجمة القانونية ضمن تخصص الحقوق والعلوم الإدارية القانونية.

الخاتمة:

أصبح العلم ذا أهمية متزايدة فيما يتعلق بالقانون، واللسانيات القانونية هي أحد أبرز المجالات التي يقود فيها البحث إلى تطورات تستخدم بشكل متزايد لحل كثير من المشكلات الاجتماعية والجنايات والجنح المختلفة، لذلك وجب فهم هذا التخصص ودراسته بشكل معمق، وتكوين إطارات في الترجمة القانونية لمساعدة القضاء حين الحاجة إلى هذه الترجمة.

نختم مقالنا بمجموعة من الاقتراحات نوردها في النقاط الآتية:

- ضرورة فتح تخصص الترجمة القانونية في تخصص الحقوق والعلوم القانونية والإدارية.
- فتح مخبر خاص يدرس اللغة القانونية، وكذا الصوتيات المتعلقة باللغة القانونية.
- عمل المحامين واللغويين معا في إطار رسمي، أو تشكيل خلية تتكون منهما تهتم بفك شفرات النصوص والأصوات اللغوية المتحصل عليها لمساعدة العدالة على الوصول إلى الحقيقة.
- ضرورة اعتماد المحكمة على مختص لغوي، ترجع إليه عند الحاجة.

قائمة المراجع:

Charrow, R. P. (1979). Making legal language understandable: A psycholinguistic study of jury instructions. *Law Review , 1* (79), 1306.

Cohen, M. L. (1992). *Law: the art of justice.* Paris: Beaux Arts Editions.

De Gialdino, V. I. (1997). *Discurso Político y Prensa Escrita.* Barcelona: Editorial Gedisa [Political discourse and the press].

dfgf. (fgf). *gdf.* fdg: dfg.

Gibbs, J. P. (1968). Definitions of Law and Empirical Questions. *Law & Society Review , 2* (3), 429.

Hale, S., & Gibbons, J. (1997). The treatment of register variation in court interpreting. *The Translator , 3* (1), 39.

Jackson, B. (1994). Some semiotic features of a judicial summing up in an English criminal court. *International Journal for the Semiotics of Law , 7* (20), 201.

Kurzon, D. (1997). Legal language: Varieties, genres, registers, discourses. *International Journal of Applied Linguistics , 1* (7), 119.

Penman, R. (1992). Plain English: Wrong solution to an important problem. *Australian Journal of Communication , 1* (19), 5.

Shuy, R. W. (1993). *Language crimes:The use and abuse of language evidence in the courtroom.* USA : Wiley-Blackwell.